مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

2676-1742:Eissn

# العمل الاجتماعي في الجزائر بين الأداء المهني والاعتراف المجتمعي

# Social work in Algeria between professional performance and societal recognition

**ط.د حصوص ليلى [1]*، براهمية صونية[2]،**

[1]جامعة محمد ليمن دباغين سطيف2، (الجزائر)،l.hassous@univ-setif2.dz مخبر المجتمع الجزائري المعاصر

[2]جامعة محمد ليمن دباغين سطيف2، (الجزائر)،s.brahmia@univ-setif2.dz ، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر



| تاريخ ارسال المقال: 2022/12/09 | تاريخ القبول: 2023/02/10 | تاريخ النشر: 2023/03/01 |
|---|---|---|



*المؤلف المرسل

**الملخص:**

يرتكز العمل الاجتماعي على الأسس المعرفية والممارسة العملية، وللاستجابة المجتمعية وقوة الإلحاح والحاجة من طرف المجتمع، لذلك فإن قضية الاعتراف المجتمعي والأداء المهني دور مهم في بقاء المهنة وممارستها وترجمتها على أرض الواقع بهدف تحقيق حياة كريمة للمجتمع. ولقد توصلت الدراسة الحالية إلى: أهمية السياق التاريخي والاجتماعي الذي مر به العمل الاجتماعي وفرض وجوده كعلم قائم بذاته، وأن لمصادر الاعتراف المجتمعي قوة في إعطاء التصديق والاستجابة للمهنة، بالإضافة إلى أن الاعتراف وواقع الممارسة والأداء المهني للمهنة في الجزائر مازال يعاني من نقائص ومشاكل لابد من تداركها، كما أن الخدمات التي تقدمها مؤسسات العمل الاجتماعي تحتاج إلى الدراسة في برامجها.

**الكلمات المفتاحية:** العمل الاجتماعي؛ الاعتراف المجتمعي؛ الأداء المهني؛ فعالية الأداء.

**Abstract :**

Social work is based on the foundations of knowledge and practical practice, the societal response and the strength of urgency and need on the part of the community, so the issue of societal recognition and professional performance has an important role in the survival of the profession, its practice and its translation on the ground in order to achieve a decent life for the community. The current study has concluded: The importance of the historical and social context that social work has experienced and its existence as a stand-alone science, and that the sources of societal recognition have power in giving ratification and response to the profession, in addition to the fact that recognition and the reality of practice and professional performance of the profession in Algeria still suffers from shortcomings and problems that must be addressed. and the services provided by social work institutions need to be studied in their programs.

**Keywords:** social work; societal recognition; professional performance.

**مقدّمة:**

يشهد الواقع العربي أزمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية، نتيجة ضعف التسيير والتنسيق والتعاون بين المؤسسات الاجتماعية، فالإيديولوجية الغربية ما هي إلا إيديولوجية دخيلة على الثقافية العربية، وما هي إلا انعكاس على التخلف والعشوائية وسوء القرارات الغير المدروسة من قبل أصحاب القرار، مما يؤدي إلى عدم وصول الخدمات الاجتماعية إلى مستحقيها وتذمر الفئات المحتاجة واستيائها من الواقع المزري. ويشكل العمل لاجتماعي مهنة تهدف إلى رعاية الأفراد والجماعات والمجتمعات وتساعدهم على القيام بأدوارهم وإشراكهم في العمل الاجتماعي وإشعارهم بقدرتهم وفعاليتهم في وضع قراراتهم ومساعدتهم على التكيف في بيئتهم،كما يهتم بإشباع الحاجات ومواجهة مشكلات المجتمع، واستثمار المورد البشرية والمادية في سبيل تحقيق الأهداف المقصودة، كما أن تلبية الاحتياجات الإنسانية التي تتمثل في تقديم المشاريع والبرامج والخدمات وتنفيذها في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع؛ لدليل على الحاجة الملحة بالاعتراف والاستجابة للعمل الاجتماعي الذي يعد مهنة إنسانية لها أبعادها التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والذي أصبح ضرورة وجودية في المؤسسات الحكومية منها والخاصة، ويمارس الأداء المهني فيها من قبل الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل على تنفيذ البرامج ومحاولة انجاز المهام في أقل وقت معتمدا في ذلك على المهارات والخبرات والأسس العلمية ومشاركة العملاء في ذلك بهدف تحقيق أهداف العمل الاجتماعي في المؤسسة التي يعمل بها.

والعمل الاجتماعي في الجزائر كغيره من الدول العربية يواجه تحديات وصراعات ويمارس في مؤسسات مختلفة من شأنها تلبية احتياجات المجتمع وحل مشكلاته ومحاولة تحقيق التكيف والتفاعل بين الأفراد في بيئتهم الاجتماعية، وإظهار الاعتراف المجتمعي والأداء المهني وفق الإطار التاريخي والسياسي والاجتماعي، ومتغير المكان والزمان، والخدمات المقدمة للمحتاجين، والذي سيعالج فيه العناصر التالية:

- إشكالية المفهوم والاعتراف المهني للعمل الاجتماعي.
- مصادر الاعتراف المجتمعي لمهنة العمل الاجتماعي.
- الاعتراف المجتمعي وواقع الممارسة والأداء المهني للعمل الاجتماعي في الجزائر.
- نماذج عن العمل الاجتماعي في الجزائر.

**المبحث الأول: إشكالية المفهوم والاعتراف المهني للعمل الاجتماعي:**

إن المراحل التاريخية التي مر بها العمل الاجتماعي تظهر على أنه يقوم على فكرة العمل الخيري، إذ أنه يسعى للنهوض بالمجتمع عن طريق إيجاد حل للمشكلات الاجتماعية التي يواجهها الأفراد والجماعات، فالعمل الاجتماعي مهنة تقوم على الأسس العلمية، حيث يعود تطبيقها خلال القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا؛ فقد اتجه المؤسسون لهذه المهنة نحو الفقراء الذين أصبحوا يشكلون خطرا على النظام الاجتماعي، حيث قامت الدولة بإنشاء هيئة تقدم الدعم والرعاية لهم، وعليه فان للعمل الاجتماعي له ارتباط وثيق بالصحة خاصة مع الطب النفسي.[1]

ولقد كان الظهور لهذه المهنة في إطار المنظمات التطوعية من أجل تقديم الخدمات للفئات المحتاجة ثم جاءت حركة قوية لتطوير العاملين في تلك المنظمة ومن ثم أصبح هناك تدخل موجه ومباشر بالقيم والمعرفة العلمية معتمدا في ذلك على مهارات وأساليب لتحقيق أهداف معينة. (2)

كم أن صدور قانون الفقر سنة 1601 في عهد الملكة إليزابيث، وقد كان من أهم التشريعات وأكثرها في تحول الفكر الاجتماعي نحو مواجهة الفقر وتوفير الرعاية للفقراء، ولقد أكد القانون أيضا بأن للمجتمع المحلي مسؤولية في مساعدة الفقراء، وقد صنف القانون الفقراء إلى ثلاث مجموعات هي:

_**الفقراء الذين يستطيعون العمل**: هؤلاء منع القانون من مساعدتهم وفي حالة رفضهم للعمل يودعون في السجن.

_**الفقراء العاجزون عن العمل**: كالمرضى والأمهات ذوات الأطفال وذوي العاهات والمسنون، والذي ينص القانون على إيداعهم بيت الصدقة، وإذا تبين بأن لهم مسكن، يوصى بإرجاعهم إلى مساكنهم مع تقديم المساعدات لهم من ملابس وطعام ووقود.

_**الأطفال الذين لا عائل لهم**: كاللقطاء، الأيتام، والمشردين، حيث يسلم هؤلاء لأي مواطن يقوم بتربيتهم بدون مقابل، وفي حالة لم يتوفر ذلك يسلم الطفل إلى من يطلب أقل مبلغ مقابل لقاء تربيته.

وقد نص هذا القانون على:

_تقديم المساعدة للفقراء من مال الدولة، ومنع ظاهرة التسول.

_مراقبة دور العمل المخصصة للفقراء، حتى يدخلها فئة البؤساء.

_ إنشاء المستشفيات للمقعدين وللعجزة. (3)

ولقد كان أول ظهور لجهاز تنظيم حركة الإحسان في إنجلترا سنة 1869، وفي أمريكا سنة 1877، وكان من أهم أهداف هذه الجمعية والمحلات الاجتماعية هو تعليم الفقراء والقيام ببرامج إصلاحية، واستثارة الرأي العام لمكافحة وحل المشكلات الاجتماعية.

والفرق بين حركات المحلات الاجتماعية وحركة الإحسان، هو أن حركة الإحسان تقدم الخدمات عن طريق المتطوعين، بينما حركة المحلات الاجتماعية تعتمد في تقديم خدماتها الاجتماعية على استثارة الجهود الذاتية لأهالي المجتمع المحلي. (4)

وفي سنة 1887 تم إنشاء أول محلة في مدينة نيويورك عرفت باسم محلة الجيرة وسميت بعد ذلك بمحلة الجامعة، وتم تأسيس العديد من بعدها، كمحلة شيكاغوا سنة 1889، ومحلة بوسطن سنة 1892، ولأنهم غير مدربين أقامت الجمعيات برامج تدريبية للموظفين والتي توجب سنة 1898 بإنشاء "جمعية نيويورك لتنظيم

الإحسان"، والتي تعد أول مدرسة لتدريب العاملين في مجالات الرعاية الاجتماعية، وهي مدرسة نيويورك للأعمال الإنسانية والتي أصبحت مدرسة للخدمة الاجتماعية بجامعة كولومبيا حاليا، وتعد أول مدرسة للخدمة الاجتماعية في أمريكا، وبدأت الجمعية بإقامة برامج تدريبية لبعض العاملين في الرعاية الاجتماعية، حيث تكون مدة الدراسة بها ستة أسابيع. (5)

وفي سنة 1917 شرحت ماري ريتشموند طريقة العمل مع الفرد في كتابها "التشخيص الاجتماعي" حيث وضعت فيه دعائم العمليات التقليدية المبكرة لخدمة الفرد، وكانت ترجع المشكلة التي يعاني منها الفرد بأنها خارجية، وقد تكون اقتصادية أو اجتماعية، كما رأت أن الأسرة وطرق التنشئة الاجتماعية هي التي تمثل أصل المشكلات التي يعانيها الفرد. أما طريقة خدمة الجماعة فقد ظهرت على يد "بريس كويل" والتي تعد أول من درس مساق العمل مع الجماعة في جامعة دمستريزرف حيث تبلورت أفكارها حول السلوك الإنساني في الجماعات وقيادتها في كتابها المسمى بـ(العملية الاجتماعية في الجماعات الرسمية). وقد صادق المؤتمر القومي للعمل الاجتماعي على هذه الطريقة سنة 1935 لتظهر في السنة الموالية 1936 الجمعية القومية الأمريكية لأخصائي العمل مع الجماعة. (6) بينما طريقة تنظيم المجتمع فمفاهيمها الأساسية ترجع إلى جمعيات تنظيم الإحسان والتي كانت منتشرة خلال القرن19، والتي اهتمت بتأهيل الأسر والأفراد وتقديم المساعدات لهم تبين لها أن أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة.

ومع مرور الوقت شعر الموظفون في هيئات التنظيم والتنسيق بالحاجة إلى فهم عميق لسلوك كل من الجماعات والأفراد والمجتمعات المحلية، حيث يتم تنظيم المجتمع من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية وإدماج أفراد المجتمع في وحدة عضوية متكاملة تتحرك بتخطيط علمي محكم من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية المؤدية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛ وهو الأساس الذي ترتكز عليه طريقة تنظيم المجتمع. فمع بداية سنة 1960 أصبح هناك ازدهار في الرعاية الاجتماعية وأصبح العمل الاجتماعي مهنة بارزة في المجتمع وأصبح التخطيط الاجتماعي يحتل أهمية في المهنة وصار ينظر إلى طريقة تنظيم المجتمع والتخطيط الاجتماعي بأنهما طريقة واحدة. (7).

إن العمل الاجتماعي بوصفة مهنة إنسانية يحتاج إلى ممارسة عملية واعتراف مجتمعي لتحقيق أهدافه العلاجية والوقائية والتنموية، والسعي لمساعدة العملاء(الفرد، الجماعة والمجتمع) وإشباع حاجاتهم أو التخفيف من حدتها، ومن ثم يوجب على الأخصائيين الاجتماعيين اكتساب مهارات ومعرفة علمية ونظريات ودراسات، والاهتمام بكيفية توظيف هذا من أجل تقديم خدمات اجتماعية للمحتاجين، وتعد هذه المهنة من أهم المهن التي تنشط في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية...وكذلك في المؤسسات المختلفة. ومن ثم يمكن القول بأن مكامن قوة الاعتراف بالعمل الاجتماعي هو الإلحاح المجتمع وقوة الحاجة إليه وتشريعه وممارسته في المجتمع.

**المبحث الثاني: مصادر الاعتراف المجتمعي بمهنة العمل الاجتماعي:**

إن من أهم مكامن القوة العظيمة لهذه المهنة يكمن في القدرة على الاعتراف والاستجابة للتنوع مع مختلف البشر وبطرق متعددة من الممارسة والمعرفة، "وإن الحاجة إلى التنوع لم تذهب بعيدا، وإنها أيضا مطالبة بالتكثيف العملي لتقديم الخدمات الاجتماعية بزيادة الإجراءات العملية في بيئات متنوعة بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية للمؤسسات الحكومية".(8)

إن التصديق والاعتراف المجتمعي لهذه المهنة هو الذي يقرر ويحدد الممارسة المهنية حيث توجد احتياجات لخدمة هذه المهنة فهي استجابة الاهتمام العام وتساهم من خلال خدماتها المقدمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وينبثق التصديق والاعتراف المجتمعي للمهنة من مصادر متعددة هي:

**_ الجهات الحكومية:**

حيث تشخصها المؤسسات الحكومية للخدمات الاجتماعية من خلال القوانين والتشريع، كما يتضمن التشريع على توزيع الموارد المالية على المؤسسات وكذا الترخيص بممارسة المهنية للمهنيين.

**_ العملاء المستفيدون من الخدمات المقدمة من المهنة:**

وتضم الأفراد والجماعات المحلية التي تستفيد من الخدمات الاجتماعية، ويعترفون بتلك الخدمات من خلال زيادة إقبالهم على الاستفادة منها، وكذلك فكرة وخبرات هؤلاء السلبية أو الايجابية في التعامل مع الأخصائيين الاجتماعيين، ويقومون بنشر الخبرات لدى غيرهم حيث يساهمون في تكوين صور سلبية أو صور ايجابية عن هذه المهنة بما يؤثر في الاعتراف المجتمعي بالمهنة.

**_المنهة ذاتها:**

تعد هذه المهنة مصدرا للاعتراف المجتمعي وذلك أنها تلزم على الممارسين لها الالتزام بالمستويات المهنية المحددة من خلال الميثاق الأخلاقي للأخصائيين الاجتماعيين، وكذلك منح شهادات للأعضاء المؤهلين، والفكرة التي يعطيها الاختصاصيون الاجتماعيون عن المهنة سواء من خلال أحاديثهم من طبيعة الأعمال التي يمارسونها أو من خلال تصرفاتهم، وبناءا على ذلك يجب على هذه المهنة أن تقوم بوظائف أساسية في المجتمع حتى يحس المجتمع بأهمية هذه المهنة. (9)

**_أجهزة الإعلام المختلفة:**

تصور هذه الوسائل المهنة وتنقلها للرأي العام، فقد تعطي هذه الوسائل فكرة حسنة عن الاختصاصي وطبيعة عمله في المجتمع وقد لا توفق في فعل ذلك.

**_فريق العمل المهني:**

كثيرا ما يستدعي الأمر العمل في بعض المنظمات والمؤسسات من خلال فريق من التخصصات المختلفة من أجل التعاون في تحقيق أهداف تلك المنظمات، ويعطي مستوى الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي فكرة لغيره من المهنيين عن هذه المهنة، فإذا كان الاختصاصي الاجتماعي يمتلك تدريب جيد فإن زملائه من فريق العمل سيشعرون بأهمية الدور الذي تقوم به هذه المهنة.

**_منظمات الخدمة الاجتماعية:**

يساهم نشاط منظمات هذه المهنة في إظهار للرأي العام صورة عنها، فكلما كان لتلك المنظمات دور في تحقيق أهداف المجتمع، والمساهمة في التنمية والمشاركة مع المهن الأخرى في تحقيق ذلك، تحسنت صورة هذه المهنة للأحسن.

**_نظرة المجتمع إلى الرعاية الاجتماعية:**

تتأثر صورة هذه المهنة بنظرتها إلى الرعاية الاجتماعية، فإذا كان المجتمع ينظر إلى الرعاية الاجتماعية على أنها ضرورية للمواطنين، فإن المهن العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية تحظى بمكانة اجتماعية عالية والعكس صحيح. (10)

ومن ثم فكلما لاقت مهنة العمل الاجتماعي في المجتمع الجزائري الاهتمام الكبير من هذه المصادر، وبطريقة حسنة وغير سلبية وفعالة، وفي جميع المؤسسات والهيئات والمنظمات والأفراد والجماعات والمجتمعات، أصبح لهذه المهنة أهمية وصدى كبير وزادت مكانتها بين المهن الأخرى وأصبحت تملك صورة حسنة في المجتمع.

**المبحث الثالث: الاعتراف المجتمعي وواقع الممارسة والأداء المهني للعمل الاجتماعي في الجزائر:**

إن ما تم تحقيقه في حقل العمل الاجتماعي خلال العقد الأخير، فقد تبنى مدلول الخدمات الاجتماعية بدلا من العمل الاجتماعي التنموي أساسا لتلبية حاجات العالم العربي، فالمشكلة التي تواجهها سياسات ومؤسسات العمل الاجتماعي العربي هي مشكلة إستراتيجية منهجية وذلك لاستخدامها المنهج الغربي وبالأخص العلاجي في تعاملها مع المشكلات بعد وقوعها بدلا من التعرف عليها قبل ذلك والتخلص من مسبباتها، "فالتركيز على المنهج العلاجي يحمل معه القناعة الكافية بسلامته في التعامل مع الواقع، وهذا جعل من أهداف العمل الاجتماعي التركيز على التخفيف من المشكلات وليس تحقيق العدالة الاجتماعية. وبذلك تصبح أولوية العمل الاجتماعي التصدي للمشكلات الناجمة عن الفقر وتدني مستويات المعيشة بدلا من تغيير البنية الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، و بهذا المفهوم يكون هدف العمل الاجتماعي إنسانيا تحرريا يقتصر على تقديم الإعانات والمساعدات للفئات المحرومة أو غير المستفيدة وباعتماد التخطيط الجزئي الترقيعي وليس الشمولي الذي يأخذ في الاعتبار الإمكانات الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة، وبهذا فإن تطبيقات العمل الاجتماعي وفق هذا المنهج الفردي- العلاجي أدى وفي كثير من الأحيان إلى رفض المستفيدين لهذه الخدمات نتيجة لعدم كفايتها في تلبية متطلبات حياتهم اليومية، وقد أثبتت

التجارب العربية بأن قناعة عامة الناس ومدى رضاهم عن الخدمات الاجتماعية لا تطابق قناعات أصحاب صانعي القرارات".[11] غير أن أهم ما يصدع بشأنه على الدوام هو البحث عن الاعتراف المجتمعي وعن الشرعية الأخلاقية والمهنية وبالأخص في المجتمع العربي، ويبين حسين حسن سليمان بأن هذه المهنة استطاعت الوصول إلى نجاح كبير في مواجهة التحديات ومواكبة التطور، فأصبحت قادرة على تنمية مناهجها وعلومها ورفع مستوى خريجيها، وبذلك حصلت على الاعتراف المجتمعي من خلال دورها الفعال والمتمثل في إصدار التشريعات المحددة لاختصاصات المهنة ولوائح ممارستها في العديد من الدول. [12]

كما أن زيادة فاعلية الأداء المهني يساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة ويعمل على تحديد احتياجات العملاء، ويساهم في الوصول إلى ما يسمى بالتقويم المستمر، ومعرفة القصور في الأداء، مع وضع الخطط الملائمة لمعالجته. [13]

غير أن واقع الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي ومستويات ممارسته في الجزائر يمر بمرحلة حرجة بأنها فقيرة علميا وأكاديميا، ويمكن عرض هذا الواقع من خلال العناصر التالية:

**المطلب الأول: فعالية الأداء:**

إن ظهور حاجة الأخصائي الاجتماعي الدائمة إلى الحصول على المزيد من المعارف والخبرات والمهارات بما يصقل الشخصية المهنية له، بحيث تصبح أكثر مقدرة على أداء مسؤولياته ومهامه، والإسهام بأكثر فعالية في تحقيق التنمية، من خلال تحسين ممارسته المهنية والعمل على تجويد الخدمة المهنية المقدمة للعميل، سواء أكان أفرادا أو جماعات أو منظمات أو أسر أو مجتمعات. [14]

وعليه يواجه العمل الاجتماعي في الجزائر وفي مجالاته المختلفة وفي مؤسساته قصور وضعف في الكفاءة والفعالية، وهذا ما يوقع ارتداد بشكل مباشر على انخفاض مستوى الاعتراف المجتمعي بنجاعة المهنة، وقد يكون عدم الاعتراف المجتمعي والمهني بالعمل الاجتماعي بسبب قلة فعاليته، وهذا راجع لغياب المجال القانوني والبشري والمهني والعلمي والمهاري، لهذه المهنة الراقية، ويمكن إبراز واقع فعالية مهنة العمل الاجتماعي والاعتراف المجتمعي بالجزائر من خلال العناصر التالية:

_ارتجالية في التقديم والبعد عن المهنة، حيث تقدم الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية الأولية، في حين غياب ممارستها في المؤسسات الثانوية الأخرى كالمدارس والإدارات الجامعات وغيرها.

_المعوقات الثقافية الموجودة في المجتمع.

_تكون الممارسة لهذه المهنة في معظم المؤسسات كتطميعات وبروتوكوات ارضائية للمجتمع، تتميز بأنها صنمية التقارير الإدارية عن طريق المقابلات التي تم إجرائها مع ممارسين اجتماعيين ومشتغلين في مؤسسات الطفولة المسعفة ومؤسسات التضامن الاجتماعي، حيث تبين بأن المعالجات والحلول المقترحة كثيرا ما يصعب تطبيقها.

_المزاجية السياسية في تقديم الخدمة الاجتماعية، فعدم وجود فلسفة المجتمع وحضور فلسفة القرار السياسي المفتقر للأطر العلمية المتينة في إطار تقديم المعالجات والحلول المختلفة للمشكلات التي يعاني منها كل من الفرد والجماعة والمجتمع، وقد يتم استغلال القضايا الاجتماعية واعتماد تقديم الخدمة استغلال سياسي سيئ في معظم الأحيان.

_استشكال المفهوم في المجتمع، عل اعتبار أن هذه المهنة هي التي تقدم المساعدة المالية والمادية من أجل تحسين ظروف الحياة، كما أنها تتعامل مع المشكلات الاجتماعية المختلفة ومحاولة الوصول إلى إمكانية التكيف مع البيئة، (مشكلة الطلاق، الزواج، لجان المراقبة).

_عدم القدرة على أداء وظائف الخدمة الاجتماعية (العلاج-الوقاية-الإنماء_الدفاع) والتدخل الاجتماعي الفعال على الفرد والجماعة والمجتمع(العملاء). (15)

**المطلب الثاني: المحدودية وعدم الاستيعاب:**

_يتميز المجتمع العربي بأنه مجتمع هش اقتصاديا، ويعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية، ومجتمعاتها تتجرع جميع أشكال الذل والفساد والفقر والتعسف الاجتماعي، وهذا ما يؤثر على محدودية تقديم الخدمة الاجتماعية في المؤسسات وللشباب وللأسر وفي الأحياء، وأن هذه المحدودية في الموارد الحيوية والمادية، محدودية من حيث التكوين والتدريب العلمي والمنهجي في هذه المهنة، كما أن المحدودية في المجال البشري الذي يشتغل في مجال الرعاية الاجتماعية والمساعدة يؤثر دوما على محدودية النشاط ومحدودية الفعالية والأداء والممارسة للأخصائيين الاجتماعيين.

_الجماهيرية والأخلاقية: إن عدم وضوح الممارسة المهنية والأخلاقية في المجتمعات العربية لهده المهنة، وعدم وجود الدعاية الإعلامية المناسبة لممارستها وما تقوم به من نشاطات وفعاليتها المتوقعة، والنتائج المنتظرة على الفرد والمجتمع يجعل من جماهيرية المهنة ضعيف جدا، بل إن الكثير من أفراد المجتمع لا يمتلكون ثقة كبيرة بجهود الأخصائيين الاجتماعيين في تدخلهم المهني. (16)

_غياب الحرية والاستقلال لهذه المؤسسات في اتخاذ قراراتها.

_ضعف التنسيق والتعاون بين مؤسسات العمل الاجتماعي. (17)

"وعندما نختبر واقع أو حقيقة أمر تدريس المناهج الخاصة بممارسة العمل الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية، نجد أن جميع الأخصائيين الاجتماعيين قد تخرجوا في معاهد تدريسية دون إتمام لإعدادهم نظريا وعمليا على المستوى المهني. أي بعد أن يكونوا قد حصلوا على ما يعادل ثلاثة أخماس المعرفة فقط الخاصة بممارسة العمل الاجتماعي." ومن أجل توضيح هذه الفكرة المتعلقة بالجانب المعرفي بتدريس العمل الاجتماعي تنبعث في الأساس من خمسة ميادين معرفية، يمكن إبرازها كما يلي:

-سياسة الرعاية الاجتماعية والخدمات.

_نظرية ممارسة العمل الاجتماعي.

_السلوك الإنساني في البيئة الاجتماعية.

التدريس الميداني.

_البحث في العمل الاجتماعي. (18)

لقد أخذت مؤسسات العمل الاجتماعي منحى بيروقراطيا، وتعتمد على المصالح والعلاقات الشخصية كما أنها لم تستطع تطوير نفسها علميا ومهنيا وما يؤهلها لاحتواء مشاكل المجتمع وطرح حلول وتنفيذيها، وهذا ما يبرز فشلها، لتبنيها النمط الغربي الذي لا يمثل خصوصية المجتمع الإسلامي عموما والمجتمع الجزائري خصوصا؛ كما أن ضعف التسيير والتخطيط من طرف المسئولين، إضافة إلى غياب وضعف الرقابة والمتابعة والتقييم والمحاسبة للمؤسسة، وانتشار مفهوم المساعدة المادية وغياب المساعدة المعنوية.

## المبحث الرابع: نماذج عن العمل الاجتماعي في الجزائر:

لقد وضعت الجزائر مجموعة من البرامج ضمن سياسات التشغيل والتي تهدف إلى إدماج البطالين في عالم الشغل، وتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للفئات المحتاجة وتحقيق رفاهية اجتماعية وتتمثل هذه البرامج في:

### المطلب الأول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 والمؤرخ في 03 جانفي 2004، يمارس هذا الصندوق نشاطه تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وهو يعد مؤسسة للضمان الاجتماعي.

ومن أهدافه:

_التكفل بالعمال المسرحين من مناصب عملهم والتي تعود لأسباب اقتصادية عن طريق تعويضيهم في مرحلة البطالة من جهة، ومحاولة إعادة تدريبيهم من جهة أخرى.

_العمل على تأهيل هؤلاء العمل في وظيفة جديدة بتكوينهم وهذا بحسب متطلبات الاقتصاد. (19)

تبرز أهم نشاطات هذا الجهاز في المحافظة على مناصب العمل أو المساعدة من أجل العودة إلى العمل، خاصة العمال المسرحين من عملهم لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال، وتتضمن هذه النشاطات الإجراءات التالية:

_دفع تأمين من البطالة والعمل على مراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة 23 شهرا؛

-المساعدة والدعم من أجل العودة إلى العمل؛

-العمل على إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الذين يحملون شهادات التعليم العالي أو شهادات التكوين المهني

أو حتى الذين لديهم خبرة في مجال معين يسمح لهم الاستفادة من إعانة تتراوح مابين 500.000دج و1.000.000دج، بمساهمة شخصية 1 % أو 2 % من كلفة الاستثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري،

حيث أن التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر حيث بدأت نشاطات مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر سنة 1998 ويقدر عددها ب49. [20]

**المطلب الثاني: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):**

هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص EPGS، تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم06- 77، وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتقوم بدور الوسيط بين طالبي العمل وأصحاب الباحثين عن العمالة، وللوكالة مهام أخرى كتنظيم وضمان معرفة الوضع وتطور سوق العمل، وهذا من أجل جمع وربط العرض وطلب العمل لذلك فإن معلومات التشغيل تأتي من وكالة التشغيل الوطنية، حيث أن هذه المعلومات تهتم بالبرامج الوطنية وكذا الاستثمارات وعروض العمل، بالإضافة أنه يمكن استخراج المعلومات عن العمالة الأجنبية وهذا في الملف الوطني للعمال الأجانب، والتي يتم إدارتها وتنظيمها من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM.

"والهدف من الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM) هو ضمان التنمية القصوى من خلال استيعاب السوق للمتقدمين للعمل وتنظيم نجاح عملية التنصيب بالشركات ودعمهم بشكل فعال في تشغيل المرشحين وذلك لأن رأس المال البشري للمشروع سيكون عنصرا أساسيا من أجل زيادة قدرتها التنافسية والتنمية، لذلك فإن الوكالة الوطنية صارت مركزا حقيقيا للمعلومة المتعلقة بسوق العمل ومرجعا هاما للدولة وكل المصالح المعنية بهذا المجال".[21]

وتنقسم إلى مجموعة من العقود وتتمثل في:

**الفرع الأول: عقود إدراج ذوي الشهادات CID:**

هي آلية موجهة لطالبي العمل لأول مرة، والذين يحملون شهادة التقني السامي أو شهادات التعليم العالي، والمستفيدين من الأولوية في التوظيف الدائم في القطاع الاقتصادي العمومي أو القطاع الخاص، وتتراوح مدتها من سنة واحدة في الإدارة وسنة ونصف في القطاع الاقتصادي، فالذين يحملون الشهادات الجامعية يحصلون على تعويض 15000دج كل شهر، والتقنيون السامون يتحصلون على تعويض 10000دج شهريا، وتتكفل الدولة أيضا بحصة أرباب العمل من مساهمات الضمان الاجتماعي وهذا الإجراء يعد بديلا عن عقود ما قبل التشغيل بالنسبة لذوي الشهادات.

**الفرع الثاني: عقود الإدراج المهني CIP:**

موجهة لشباب مراكز التكوين المهني والتعليم الثانوي، وتتراوح مدة هذه العقود سنة وهي غير قابلة للتجديد في مؤسسات الإنتاج وسنة قابلة للتجديد في الإدارة العمومية، ويتحصل المنتسبون إليها على 8000 دج كل شهر في المؤسسة، وعلى 6000دج كل شهر في الإدارة العمومية، وتتكفل الدولة بحصة أرباب العمل من مساهمات الضمان الاجتماعي، وعند انتهاء هذا العقد يمكن للوكالة الوطنية للتشغيل اقتراح عمل مدعم CTA.

**الفرع الثالث: عقود التكوين/الإدراج CFI:**

هذه الآلية موجهة إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل أو تكوين، حيث يتم توجيههم لمختلف المشاريع من طرف السلطات المحلية، أو في مختلف القطاعات خلال مدة المشروع أو في عملية التكوين بدعم الحرفيين، وتتراوح المدة من سنة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي وثلاث سنوات قابلة للتجديد بالنسبة للوظيف العمومي.

**الفرع الرابع: عقد العمل المدعم CTA:**

يقترح اثر انتهاء أحد العقود أعلاه، ومدة هذا العقد ثلاث سنوات قابلة للتجديد، حيث يتم فيه تقاسم التكاليف مابين الدولة والمستخدم، وتقدر مساهمة الدولة بالنسبة للجامعيين ب 12000دج شهريا، و10000شهريا بالنسبة للتقنيين الساميين، و8000دج شهريا للعقود في إطار الإدراج المهني.[22]

**المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:**

تم إنشاء هذه الوكالة سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية وتتمتع باستقلال مالي، تهتم بتدعيم وتشجيع ومرافقة الشباب البطال الذين يمتلكون فكرة إنشاء مشروع مؤسسة، حيث تقدم للشباب صاحب المشروع خلال مراحل تأسيس وتوسيع مؤسسته.

وتتمثل أهداف هذه الوكالة فيما يلي:

_يعد جهاز دعم تشغيل أحد الحلول الملائمة الذي يتخذ مجموعة من الإجراءات لمعالجة مشكلة البطالة.

_ العمل على تشجيع من أجل تأسيس نشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

_ تشجيع كل من الأشكال والإجراءات الهادفة إلى ترقية لتشغيل الشباب. (23)

**المطلب الرابع: وكالة التنمية الاجتماعية:**

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 والمؤرخ في 13 صفر سنة 1417 الموافق ل 29 يوليو 1996.ويوجد مقر المديرية العامة لهذه الوكالة بالجزائر العاصمة ولها عدة فروع جهوية موزعة على التراب الوطني في عدة ولايات، وتستخدم الوكالة إطارات بشرية يعملون بمقر الوكالة والفروع الجهوية وكذا الخلايا الجوارية، كما ترتكز الوكالة على المصالح اللامركزية للقطاع الاجتماعي وكذلك على البلديات من أجل تفادي إثقال نفقات التسيير لمختلف الأجهزة.كما تتمتع الوكالة بالاستقلال المادي حيث تتم عملية تسيير الصناديق المالية والمخصصة من قبل السلطات العمومية للمساعدة الاجتماعية انطلاقا من الصندوق الاجتماعي للتنمية. (24)

**المطلب الخامس: تجربة صندوق الزكاة:**

أنشأ هذا الصندوق سنة 2003، حيث كان ينشط من طرف اللجان (المركزية والولائية القاعدية)، بعد ذلك تم تأسيس المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 وهذا بموجب المرسوم التنفيذي والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تتضمن المادة الثالثة منه على تأسيس مديرية الزكاة المكلفة بالإشراف بجمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد كيفية صرفها، ومن أهم الصيغ التي يمنحها صندوق الزكاة أنه يقوم بتقديم قرض مصغر يمنح للذين لهم القدرة على العمل لكلا الجنسين ويسدد في أجل لا يتجاوز أربع سنوات. (25)

ما يمكن قوله على أن هذه الوكالات تهتم بتقديم الخدمات المادية من أجل القضاء على المشكلات الاجتماعية وتلبية حاجات المجتمع، غير أن أغلب هذه الخدمات المقدمة هي خدمات غير مدروسة تقدم حلول مؤقتة للموقف المطروح، مما يلزم إعادة النظر والدراسة للبرامج والمشاريع والخطط المقدمة من طرف هذه الوكالات.

**خاتمة:**

وتأسيسا على ما تقدم، فإن المشكلات المنتشرة في الواقع الجزائري ولما تتعرض له القيم الدينية والثقافية بسبب الثقافات الدخيلة والجمود الفكري، فقد تأثرت بعض القيم إلى التشوه والاضطراب كانتشار ظاهرة التواكل وتفضيل المنفعة الشخصية على المنفعة العامة؛ وأنه لابد من إعادة النظر من إعطاء مكانة خاصة للعمل الاجتماعي كونه مهنة راقية وإنسانية تسعى لتحقيق الأهداف المجتمعية.كما أن قضية الأداء والاعتراف المجتمعي في الجزائر يدل بأن التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي لم يحظى باهتمام كبير، وأن ما يبذل في إطار ما يسمى بالعمل الاجتماعي لا يعدو كونه جهود مشتتة واعتباطية، تستهدف تحقيق حاجات طارئة وغير دائمة، وهذا ما يستلزم التخطيط الحسن

والبرمجة للعمل الاجتماعي وطنيا، وتظافر الجهود في سبيل توفير الموارد المادية والبشرية والخدمات المعنوية لتنفيذ البرامج من خلال دعم مؤسسات العمل الاجتماعي وتعزيز التعاون بينها وفي مجالات مختلفة تشريعيا، واجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا وصحيا، ومحاولة العودة إلى الايديلوجية الإسلامية وبناء نظرية مستقاة من التراث الإسلامي والعربي، و بناء نماذج إسلامية بدلا من الانسياق للشعارات المستوردة المخالفة لخصوصية المجتمع الثقافية والدينية، والاهتمام بالبحوث والدراسات، في سبيل تحقيق الهدف المقصود.

## الهوامش:

(1) كواكب صالح حميد، الخدمة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية في المجتمع العراقي (إشكاليات التهميش وفرص التمكين)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26، العدد 1، 2015، ص139.

(2) أبو عمره ربيع إمبابي محمد، متطلبات ضمان جودة تعليم مهنة الخدمة الاجتماعية في ضوء رؤية مصر التنموية 2030، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، المجلد 3، العدد 56، أكتوبر 2021، ص485.

(3)هجيرة بوساق، حنان بونيف، نشأة وتطور الخدمة الاجتماعية، مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، العدد 06، ديسمبر 2019، ص ص 147-148.

(4) المرجع السابق، ص 151.

(5)المرجع السابق، ص ص 152-153.

(6)نبيلة واحدي، مهنة العمل الاجتماعي في مجال العمل الاجتماعي، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزء 2، العدد32 ، جوان 2018، ص ص 357-358.

(7)المرجع السابق، ص ص 360-361.

(8)عماد فاروق محمد صالح، رؤية مستقبلية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، سلطنة عمان، المجلد 3، العدد 2، أغسطس/آب 2016، ص 479.

(9) مها عبد الحميد الورفلي، إيناس عبد الله خليل، الممارسة المهنية مع الشباب وحاجاته (الشباب الجامعي كالنموذج)، المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي: الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة، 10 و11-04-2021، ألمانيا- برلين، ص ص 22-23.

(10) حميدة علي البوسيفي، ليلى أحمد هلال، أدوار المهنية للاختصاصي الاجتماعي واعتراف المجتمع الليبي، المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي: الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة، أيام 10 و04/11-2021، ألمانيا-برلين، ص 261.

(11)سليمان علي الدليمي، مؤسسات العمل الاجتماعي العربي والدور المفقود، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 3، 2002، ص ص 126-127.

(12) عبد الحق طرابلسي، منير بن دريدي ، الخدمة الاجتماعية في الجزائر من إشكالية الاعتراف إلى واقع الأداء المهني، المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي: الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة، أيام 10و 11_04/ 2021، ألمانيا- برلين، ص ص 139-140.

(13)رمضان أنور محمد سليمان، متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع الجماعات الفردية بدور رعاية المسنين، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 9، ص 508.

(14)شيرين حسان يماني، برنامج تدريبي مقترح لتنمية الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في العمل مع جماعات النشاط المدرسي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 51، يوليو 2020، ص 143.

(15) عبد الحق طرابلسي ، منير بن دريدي، المرجع السابق، ص 141.

(16) المرجع السابق، ص ص141-142.

(17) سليمان علي الدليمي، مؤسسات العمل الاجتماعي العربي والدور المفقود، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 3 ، الدولة، ص 130.

(18) جلال الدين الغزاوي، أهمية التعليم المستمر في الحفاظ على مهنة العمل الاجتماعي، المجلة التربوية، المجلد 5، العدد 16، ربيع 1988، ص 120.

(19) محمود سمايلي، دور برامج التشغيل الوطنية في الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي في سوق العمل، رسالة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 –الجزائر–، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2015-2016، ص 202.

[20]زواويد لزهاري وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييميه لبرامج الإصلاح)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ألمانيا- برلين، العدد 2، جوان 2018، ص ص 51-52.

[21] خليلي أحمد، دور الوكالة الوطنية ANEM في تحقيق عدالة التشغيل من وجهة نظر الإداريين- وكالة التشغيل الإدارية AWEN، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجل 3، العدد 1، مارس 2019، ص ص271-274.

[22] حسيبة بن عمار ، عبد النور موساوي ، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999 - 2016، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019، ص 192.

[23] سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، – الجزائر، 2019/2018، ص ص 93-94.

[24] ليلى مكاك، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص ص56-57.

[25] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة ما بين 2010-2014، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 328.